اللجنة بصدد تعديل اللائحة الخاصة بالمؤسسة العامة للرعاية السكنية

«الأسرة»: تسجيل الزوجة في «وثيقة البيت» لحفظ حقها بالسكن

أعضاء لجنة المرأة والأسرة

وزير الاسكان اثناء حضوره الاجتماع

أعلن رئيس لجنة المرأة والأسرة النائب صالح عاشور أن اللجنة بصدد تعديل اللائحة الخاصة بالمؤسسة العامة للرعاية السكنية بحيث يحق للزوجة الكويتية التي تقدمت بطلب مع زوجها الكويتي أن تسجل أسمها مع الزوج في وثيقة البيت وبالتالي في حالة حصول خلاف بين الزوجين يبقى حقها في السكن محفوظا.

وقال عاشور في تصريح صحافي عقب اجتماع اللجنة بحضور وزير الإسكان ومدير مؤسسة الرعاية السكنية ومدير بنك الإئتمان : من الواضح أن الحكومة لم تأت بعد من رؤيتها الإسكانية حتى الآن وكذلك موضوع مفهوم الأسرة لاسيما فيما يخص قضايا المرأة الكويتية وسكنها

موضحا أن المرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي حتى الآن ليس لها الحق في تقديم طلب الرعاية الإسكانية في حين يتم النظر في طلبات المرأة الكويتية الأرملة أو المطلقة سواء بتخصيص بيوت منخفضة التكاليف أو تقديم القرض الإسكاني بقيمة 70 الف دينار لشراء شقة سكنية بمساحة لا تقل عن 100 متر.

المرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي حتى الآن ليس لها الحق في تقديم طلب الرعاية الإسكانية

هناك 2640 شقة في «صباح الأحمد وجابر الأحمد» لحل مشكلة الكويتيات المتزوجات من غير كويتي

توجه الدولة لتخصيص الشركات المملوكة للدولة يتناقض مع رؤيتها نحو الاصلاح الاقتصادى

التخصيص توجه سياسي واقتصادي خطير ويجب أن يكون لأعضاء المجلس كلمة واضحة في هذا الشأن

وأضاف هناك اجتماعات متعددة مع المؤسسة السكنية لتغيير مفهوم الأسرة وإيجاد الحلول لمناسبة للمرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي ومن المشاريع المقبلة هناك الفا شقة في مدينة صباح الأحمد و 640 في مشروع جابر الأحمد لحل جزء من مشكلة الكويتيات المتزوجات من غير كويتي ولكن هذه الأعداد لا تكفي لسد الطلبات المطروحة سواء في المؤسسة السكنية او بنك الإئتمان.

وقال نحتاج لتسريع وتيرة حل هذه القضية وحتى الآن أعتقد اننا بحاجة إلى تنسيق أكبر مع الحكومة وسرعة البت في هذه الطلبات وبالنهاية أعتقد اننا بعيدون عن حل المشكلة بشكل جذري ونحتاج إلى متابعة القضية وتعاون وزير الإسكان.

ولفت إلى أن هناك حاجة لتعديلات قانونية على قانون الإسكان وهو ما سوف نقدمه خلال الأسبوعين المقبلين بحيث نحل المشكلة من جميع الجوانب بما فيها الجانب القانوني.

وفي سياق آخر قال عاشور : استمعنا أخيرا تصريحات من المسؤولين في الدولة لاسيما في وزارة المالية بتخصيص بعض المنشآت والشركات المملوكة للدولة معتبرا أن ذلك يتناقض مع الرؤية الاقتصادية والإصلاحية للحكومة حيث يبنت الحكومة في خطة التنمية الاقتصادية بوضوح أنها تسعى بكل قوة إلى زيادة الإيرادات غير النفطية بالنسبة للحكومة وتلك الزيادة تأتي من خلال الشركات الرابحة مثل الاتصالات والمواشي والنقل والشركات الأخرى.

وأشار إلى أن تلك التصريحات مغايرة لهذا التوجه حيث سمعنا ان هناك توجها لتخصيص الشركات المملوكة للدولة بمعنى أن هذه الإيرادات التي تدخل الآن في خزينة الدولة سوف تذهب إلى القطاع الخاص وبالتالي الحكومة الآن تناقض نفسها لأنه لن تكون هناك إيرادات غير نفطية إلا إذا كانت لدى الحكومة نية بفرض ضرائب على دخول المواطنين أو الخدمات التي تقدمها الدولة مشددا على رفض توجه الحكومة بالخصخصة وبالتالي يجب على الحكومة أن تحافظ على الشركات الرابحة معتبرا أن فكرة التخصيص هي توجه سياسي واقتصادي خطير من قبل الحكومة ويجب على أن يكون لأعضاء المجلس كلمة واضحة في هذا الاتجاه.

اللجنة اجتمعت لمناقشة مشاريعها للسنة المالية 2017/2016

«الميزانيات»: «نقطة الارتباط» لم تنجح في «تأهيل البيئة» رغم مرور أكثر من 26 سنة على الغزو

لجنة الميزانيات

وتيرة تسوية ملاحظات ديوان المحاسبة ما زالت بطيئة جدا ويتطلب من الحكومة تذليل كل العقبات لها

أعمال الإدارات السابقة شابها الكثير من المآخذ وأبرامت تعاقدات لم يتم الاستفادة منها

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان سيد عبد الصمد أن اللجنة اجتمعت لمناقشة نقطة الارتباط الكويتية للمشاريع البيئة للسنة المالية 2016/2017 وتبين ما يلي :-

رغم إعطاء الإدارة الجديدة لنقطة الارتباط في العام الماضي فرصة لتسوية ملاحظات ديوان المحاسبة إلا أن وتيرة تصويب تلك الملاحظات ما زالت بطيئة جدا ويتطلب من الحكومة تذليل كافة العقبات لها وتعجيل تنفيذ مشاريعها لرفع وتيرة إنجاز فيها.

وقد شابت أعمال الإدارات السابقة الكثير من المآخذ من إبرامها لتعاقدات لم يتم الاستفادة منها وعدم نجاحها عدة مرات في تحقيق متطلبات الأمم المتحدة لإقرار الخطة الخاصة بتأهيل البيئة الكويتية من اثار الغزو العراقي الغاشم ولم تقر هذه الخطة إلا مؤخرا في سنة 2013 وقد قدرت تعويضات إعادة تأهيل البيئة لاستصلاح التربة الملوثة بالبترول والبحيرات النفطية بـ 3 مليارات دولار تقريبا وحولت هذه المبالغ في حساب خاص لدولة الكويت والصرف منه مشروط وفق متطلبات الأمم المتحدة وتم تخصيص نسبة 3% من تلك التعويضات (25 مليون دينار) كمصاريف إدارية لإنجاز المشاريع إلا انه تم صرف 70% من تلك المبالغ من دون إنجاز ملموس.

ولابد أن تعالج الحكومة ضعف قدرتها التنفيذية في إنجاز مشاريع تأهيل البيئة خاصة وأنه بعد أكثر من 26 سنة على الغزو العراقي و11 سنة على إقرار تلك التعويضات لم تتعد نسبة الإنجاز 5.6% مما يتطلب الإسراع في تنفيذها إذ أن دور نقطة الارتباط إشرافي في حين التنفيذ يقع على عاتق الجهات الحكومية.

وشددت اللجنة على ضرورة وجود آلية تلاقي ما بين نقطة الارتباط والجهات الحكومية المنفذة للمشاريع من جهة ومن جهة أخرى مع ديوان المحاسبة للوصول إلى تعاون ورؤية مشتركة لتسوية الملاحظات الواردة على نقطة الارتباط على أن يوافي الديوان اللجنة بتقرير محدث عن نتائج فحصه خلال شهر.

أعمال الإدارات السابقة شابها الكثير من المآخذ وأبرامت تعاقدات لم يتم الاستفادة منها

بما لايضر بالمواطنين

المرافق العامة طلبت التريث في مخالفات «السكن الخاص» للوصول إلى صيغة توافقية

كتب مصطفى كامل

ناقشت لجنة المرافق العامة البرلمانية امس مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 5 لسنة 2005 في شأن بلدية الكويت بحضور وزير المواصلات ووزير الدولة لشئون البلدية عيسى الكندري.

وقال مقرر اللجنة النائب سعود الحريجي في تصريح للصحافيين عقب انتهاء الاجتماع ان اللجنة بحثت موضوع العقوبات في قانون البلدية في شأن المخالفات البناء في السكن الخاص موضحا بأن اللجنة طلبت التريث للوصول إلى صيغة توافقية بما لايضر بالمواطنين. وذكر ان من العقوبات في مخالفات البناء بالسكن الخاص قطع الكهرباء والماء عن المواطن المخالف في بناء السكن الخاص موضحا بأن اللجنة طلبت التريث من الحكومة ومزيدا من الدراسة في هذا الشان.

وأضاف الحريجي ان اللجنة ناقشت ايضا موضوع ادراج بعض المناطق السكنية الجديدة حسب المخطط الجغرافي إلى كشوف انتخابات المجلس البلدي موضحا بأن اللجنة سترفع تقريرها في هذا الشأن لمجلس الامة .

ومن جهة اخرى نوه الحريجي الى ان الجميع يعلم معاناة البدون التي لم تحل منذ امد والمماطلة بتجنيسهم التي لا يوجد ما يبررها خاصة وان جميع المعلومات متوفرة لدى الجهات الحكومية لافتا الى ان اطالة امد حل قضيتهم في بلد الانسانية وهظم حقوقهم الانسانية والاجتماعية . ونوه الحريجي الى ان الجلسة الماضية اقر مجلس الامة توصيات تضمنت التجنيس والحقوق الاجتماعية مشيرا الى ان اهمال تطبيقها سيعد عمل غير مبرر .

وشدد الحريجي على ان حل هذه القضية ليست صعبه لكن الجهاز التنفيذي او الجهاز الموكل إليه حل هذه القضية قد يكون لديه تقاعس داعيا الى ضرورة منح الجنسية لمستحقي الحصول عليها فهم اخواننا وجيراننا وابنائنا ومنهم من ضحى من أجل هذا الوطن

واوضح الحريجي ان النشاط الحكومي بحل هذه القضية ادى الى تفاقمها واوصلها الى ما وصلت اليه الان من معاناة في بلد الانسانية للاسف الشديد مبينا ان ما يثار من قبل البعض بشأن تجنيسهم من قبل دول اخرى كجزر القمر فهو أخر مرفوض ولايمكن القبول به بأي حال من الاحوال .

ونوه الحريجي الى ان زيارة الوفد البرلماني لجزر القمر كانت معدة في وقت سابق قبل عام وهي زيارة بروتوكولية لاعلاقة لها بملف البدون خاصة وان المجلس ليس جهة تنفيذية جهة ولايملك مناقشة هذه الامور مع الدول الاخرى .

في استجابة لطلب النائب سلطان اللغيصم بتوفير خدمات أفضل لأبناء المحافظة

العلي: توجه لافتتاح مركز للتراخيص التجارية بالجهراء بالفترة المسائية

يوسف العلي

الوزارة تتعاون مع السلطة التشريعية بما ينعكس ايجاباً على المواطنين وتقديم أفضل الخدمات

أكد وزير التجارة والصناعة د. يوسف العلي في تصريح صحفي توجه الوزارة لافتتاح مركز التراخيص التجارية بالجهراء مول - بالفترة المسائية خلال الفترة المقبلة بالإضافة للفترة الصباحة.

وارجع الوزير ذلك الى احتياج المنطقة لذلك واستجابة لطلب النائب سلطان اللغيصم التي نقلها لمعالي الوزير من احتياج ابناء المنطقة لعمل المركز بالفترة المسائية.

واضاف الوزير ان الوزارة تتعاون مع السلطة التشريعية مما ينعكس ايجابا على المواطنين وتقديم افضل الخدمات اللازمة لهم.

واعرب الوزير عن شكره وتقديره للنائب اللغيصم لحرصة على تقديم وتوفير افضل الخدمات لابناء المنطقة ولحرصة على تسهيل الاجراءات للمواطنين مشرا الى ان ذلك ضمن استراتيجية الوزارة.

وافاد العلي أن الوزارة ستفتح النافذة الواحدة بمنطقة أشبيلة بداية مايو 2016م والنافذة تقدم خدماتها بالتعاون مع 3 جهات أخرى في مكان مما يسهل على المواطنين اجراءات التاسيس واصدار التراخيص.

فيما أقرت تعديلاً على قانون العمالة المنزلية

المالية: مشروع الحكومة بزيادة الرسوم مقابل الانتفاع بالخدمات «مرفوض»

جانب من اجتماع اللجنة المالية

كتب مصطفى كامل

رفضت اللجنة المالية البرلمانية خلال اجتماعها اليوم مشروع الحكومة بزيادة الرسوم مقابل الانتفاع بالخدمات فيما اقرت تعديلا على قانون العمالة المنزلية.

وذكر رئيس اللجنة النائب فيصل الشايع في تصريح صحافي ان اللجنة رفضت بالإجماع مشروع القانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 79 لسنة 1995 في شان الرسوم والتكاليف المالية مقابل الإنتفاع بالمرافق العامة وذلك اتساقا مع راي اللجنة التشريعية بوجود شبهة دستورية.

وأضاف أن اللجنة اقرت التعديل المقدم على القانون رقم 69 لسنة 2015 في شان العمالة المنزلية موضحا ان التعديل تم على الفقرة الأولى من المادة الاولى لتصبح كالتالي " تنشأ شركة مساهمة مقفلة شريطة عدم تقاضي أرباح تزيد على 10 في المئة من صافي التكلفة الاجمالية لاستقدام العامل المنزلي بدلا من النص الحالي وهو "شركة مساهمة مقفلة شريطة عدم تقاضي أرباح تزيد على 10 في المئة من رأس مال المساهم به".

وفيما يتعلق بوثيقة الإصلاح المالي والإقتصادي والتي كان مقررا أن تستكمل اللجنة مناقشتها قال الشايع " ان اللجنة لم تنته من دراسة الموضوع كما لم يصلنا من الحكومة مشروعها في شان زيادة رسوم استهلاك الكهرباء والماء ولذلك تقرر تأجيل هذا الموضوع إلى اجتماعات مقبلة مرجحا أن يناقش مجلس الأمة هذه الوثيقة في جلسة 12 ابريل المقبل.

«التشريعية» توافق على رفع حصانة دشتي

اجتماع اللجنة التشريعية

واقفت اللجنة التشريعية والقانونية باجماع الحضور على رفع الحصانة البرلمانية عن العضو د. عبدالحميد دشتي في القضية رقم 721502343 تنفيذا لاتفاقية الأحكام والانابات والاعلانات القضائية لدول مجلس التعاون الخليجية الصادرة بقانون 44 / 1998.

وقال مقرر اللجنة احمد القضيبي في تصريح للصحافيين أمس عقب اجتماع اللجنة انه تم كذلك رفع الحصانة عن النائب دشتي في الجنحة رقم 9196 /2015 جنح عابدية رقم 423 / 2013 الصالحية وتم التصويت برفع الحصانة باغلبية الحضور.

واضاف القضيبي ان اللجنة وافقت بالاغلبية على مشروع قانون الحكومة بخصوص قانون تنظيم الخبرة مع الأخذ بالمقترح الرابع الذي تقدم به النائب عبدالرحمن الجبران والذي ينص على تعديل بعض احكام المرسوم رقم 40 لسنة 1980 بإصدار قانون تنظيم الخبرة.

وذكر القضيبي ان اهم التعديلات التي طرأت على قانون الخبرة تتضمن مادتين الاولى تشمل اعادة المسميات بوظائف الخبرة سواء للرئيس او بقية الاعضاء الى جانب تنظيمات اجرائية اخرى والمادة الثانية بشأن المساءلة في حالة رفع قضية ضد احد الخبراء.